

العلاقة السببية بين هيكل مصادر التمويل

والربحية في المصارف العراقية

المشرف د. عبدالحميد الصباغ

الباحث لفته جاسم لفته

جامعة الجنان / كلية إدارة الأعمال قسم المالية

١٠٢١١٦٤٩@students.jinan.edu.lb

ABSTRACT

The study aims to measure and analyze indicators of the structure of bank financing (the independent variable) and to use indicators of profitability (rate of return on assets, rate of return on equity, rate of return on deposits, gross income margin) as the most important indicators for measuring financial performance (the dependent variable), and to analyze the structure of sources Finance and its indicators in financial leverage (total liabilities to total assets, total liabilities to equity, and total assets to equity). The study also aimed to clarify the relationship of correlation and influence between the variables of the study, and the research relied in its study in the applied aspects on a series of reports and financial statements published for a group of banks listed in the Iraq Stock Exchange, which were chosen based on the expansion in the availability of data for the study period (٢٠١٢-٢٠٢١).

The study sample included (١٠) banks (Baghdad, Iraqi Commercial, Iraqi Middle East, Iraqi Investment, Iraqi National, Iraqi Credit, Sumer Commercial, Babel, Khaleeji Commercial, Mosul for Development and Investment), for the purpose of evaluating the performance of banks.

The study used a set of financial indicators and statistical methods to achieve its objectives, such as the use of the Kolmekov-Smirnov test (K-S) to test the normal distribution of the study data, the simple linear correlation coefficient (r), the t test, the multiple linear regression coefficient (b) test f, and the correlation coefficient (R^2) between the study variables, by applying the SPSSv.٢٣ statistical software.

The study reached a set of conclusions, the most important of which is that the banks in the study sample differ in applying financing structure policies, which leads to the general perception that there is no clear policy in developing the financial structure in the Iraqi banking sector. The high diligence of banks in

achieving goals and completing banking operations. The results of the analysis showed There is a statistically significant correlation between the structure of bank financing and profitability indicators (rate of return on assets (ROA), rate of return on equity (ROE), rate of return on deposits (ROD), rate of gross income margin (NPM)), in the sense of rejecting The null hypothesis and acceptance of the alternative hypothesis.

Then the study concluded with a set of recommendations, the most important of which is relying on a financing policy and a clear plan inspired by the monetary policy of the Central Bank by reviewing and following the Central Bank's instructions for determining paid-up capital, reserves, retained profits, raising interest rates to increase deposits, and setting future plans based on fundamentals in developing the banking industry and the economy in general.

مُسْتَخْلَص الدَّرَاسَةِ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ

تهدف الدراسة إلى قياس وتحليل مؤشرات هيكل التمويل المصرفي (المتغير المستقل) واستخدام مؤشرات الربحية (معدل العائد على الموجودات، معدل العائد على حق الملكية، معدل العائد على الودائع، هامش إجمالي الدخل) كأهم مؤشرات قياس الأداء المالي (المتغير التابع)، وتحليل هيكل مصادر التمويل ومؤشراتها في الرافعة المالية (إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الأصول، إجمالي المطلوبات إلى حقوق الملكية، وإجمالي الأصول إلى حقوق الملكية).

كما هدفت الدراسة إلى توضيح علاقة الارتباط والتأثير بين متغيرات الدراسة، واعتمد الباحث في دراسته في الجوانب التطبيقية على سلسلة من التقارير والبيانات المالية المنشورة لمجموعة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، تم اختيارها بناءً على التوسع في توافر البيانات لفترة الدراسة (٢٠١٢-٢٠٢١)، وقد اشتملت عينة الدراسة على (١٠) مصارف (بغداد، التجاري العراقي، الشرق الأوسط العراقي، الاستثمار العراقي، الأهلي العراقي، الائتمان العراقي، سومر التجاري، بابل، الخليج التجاري، الموصل للتنمية والاستثمار)، لغرض تقييم أداء المصارف.

واستخدمت الدراسة مجموعة من المؤشرات المالية والاساليب الإحصائية لتحقيق أهدافها مثل استعمال اختبار كولمكروف- سميرنوف (K-S) لاختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة ومعامل الارتباط الخطي البسيط (r) واختبار f، ومعامل الانحدار الخطي المتعدد (b) اختبار f، ومعامل الارتباط (R²) بين متغيرات الدراسة، من خلال تطبيق البرنامج الإحصائي SPSS v.٢٣.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها ان المصارف في عينة الدراسة تختلف في تطبيق سياسات هيكل التمويل مما يؤدي الى التصور العام بأنه لا توجد سياسة واضحة في تطوير الهيكل المالي في القطاع المصرفي العراقي الاجتهاد العالي للمصارف في تحقيق الاهداف واستكمال العمليات المصرفية، أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين هيكل التمويل المصرفي ومؤشرات الربحية (معدل العائد على الموجودات (ROA)، معدل العائد على حق الملكية (ROE)، معدل العائد على الودائع (ROD)، معدل هامش إجمالي الدخل (NPM))، بمعنى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.

ثم اختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها الاعتماد على سياسة تمويل وخطة واضحة مستوحاه من السياسة النقدية للبنك المركزي عن طريق مراجعة واتباع تعليمات البنك المركزي الخاصة بتحديد رأس المال المدفوع والاحتياطيات والارباح المحتجزة ورفع معدلات الفائدة لزيادة الودائع ووضع خطط مستقبلية تعتمد على اساسيات في تطوير الصناعة المصرفية والاقتصاد بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: هيكل التمويل، الربحية المصرفية، الأداء المالي المصرفي.

الإطار العام للدراسة

أولاً: أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحديد العلاقة السببية بين هيكل مصادر التمويل وربحية المصارف العراقية من خلال الامور التالية:-

١- التعرف على مفهوم هيكل مصادر التمويل ومفهوم الربحية المصرفية وتحديد تكاليف ومخاطر كل مصدر من مصادر الأموال الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى التعرف على أهم النظريات والدراسات الحديثة لتكوين هيكل التمويل في المصارف.

٢- دراسة واقع حال هيكل مصادر التمويل في بعض المصارف التجارية الخاصة، والخروج بنتائج وتوصيات تساعد الإدارة المالية فيها لإدراك طبيعة العلاقة بين مكونات هيكل مصادر التمويل والربحية.

٣- قياس وتحليل العلاقة السببية (نوع واتجاه العلاقة) بين هيكل مصادر التمويل والربحية في المصارف عينة الدراسة.

ثانياً: أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث بالنقاط الآتية:-

١- دراسة قياس العلاقة بين هيكل مصادر التمويل ودورها في تحسين الربحية المصرفية وبالتالي تحسين قيمة المصرف.

٢- إن متطلبات التمويل لها أهمية خاصة من حيث طريقة قياسها لاحتياجات المصرف للأموال وتأثيرها على الربحية المصرفية.

الاهمية العلمية:-

تتبع أهمية الدراسة في بحثها في موضوع ذي أهمية حيوية في مجال الإدارة المالية وهو هيكل مصادر التمويل ومدى اسهامها في التنسيق بين تحقيق الربحية، إذ تمثل هذه الدراسة مساهمة في الخوض بهذا الموضوع الذي وجد اهتماماً كبيراً في القطاع المصرفي، وخصصت له بحوث نظرية وتطبيقية متعددة، ومثلت اهميته الميدانية في محاولة إثارة اهتمام المؤسسات المالية في دراستها لمثل هذا الموضوع، ومن ثم زيادة إدراك المديرين الماليين فيها لمفهوم هيكل مصادر التمويل والدور الذي من الممكن أن تقوم به في تحقيق التوافق بين الاهداف المتضاربة للمصارف سيؤدي الى زيادة قدرتها على تعزيز مركزها التنافسي في السوق وتحقيق أهدافها الحالية والمستقبلية.

الاهمية العملية:-

وتظهر الاهمية العملية من خلال النتائج والتوصيات التي يتوصل اليها الباحث وتقديمها للمسؤولين في المصارف العراقية.

ثالثاً: إشكالية البحث

ان هيكل مصادر التمويل هي عملية تتطلب إدارة كل من الموجودات والمطلوبات المالية طويلة الاجل وقصيرة الاجل، بحيث تتم عملية التوافق بين اجل واستحقاق الموجودات والمطلوبات المتداولة بهدف ابقاء

التكاليف في ادنى حد ممكن وبما يسمح بالموازنة بين مصادر التمويل والربحية مما يعني ان عدم ادارة هيكل التمويل بشكل جيد يؤدي الى عدم تحقيق الموازنة بينه وبين الربحية، ومن جهة أخرى فإن إدارة المصارف التجارية تعاني بشكل عام من مشكلة خاصة تسمى مشكلة الإدارة والتي تنتج عن التعارض في الاهداف (التمويل و الربحية)، حيث يتوجب على المصرف التجاري اتباع سياسات مالية في التمويل والاستثمار تؤمن لها تحقيق التوافق بين اهدافها ومن هنا يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية:-

١- هل هناك علاقة بين هيكل مصادر التمويل والربحية ؟

٢- ما اتجاه العلاقة بين هيكل مصادر التمويل والربحية وهل هي سببيه ؟

٣- ما طبيعة العلاقة السببية بين هيكل مصادر التمويل والربحية ؟

رابعاً: فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية الاولى:- لا توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية بين مؤشرات هيكل التمويل ومؤشرات الاداء المالي المصرفي للمصارف عينة الدراسة.

الفرضية الفرعية الاولى:- لا توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية لمؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل العائد على الموجودات (ROA) للمصارف عينة الدراسة.

الفرضية الفرعية الثانية:- لا توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية لمؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل العائد على حق الملكية (ROE) للمصارف عينة الدراسة.

الفرضية الفرعية الثالثة:- لا توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية لمؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل العائد على الودائع (ROD) للمصارف عينة الدراسة.

الفرضية الفرعية الرابعة:- لا توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية لمؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل هامش أجمالي الدخل على الإيرادات (NPM) للمصارف عينة الدراسة.

الفرضية الرئيسية الثانية:- عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية بين مؤشرات هيكل التمويل ومؤشرات الاداء المالي المصرفي للمصارف عينة الدراسة.

الفرضية الفرعية الاولى:- لا توجد علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل العائد على الموجودات (ROA) للمصارف عينة الدراسة.

الفرضية الفرعية الثانية:- لا توجد علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل العائد على حق الملكية (ROE) للمصارف عينة الدراسة.

الفرضية الفرعية الثالثة:- لا توجد علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل العائد على الودائع (ROD) للمصارف عينة الدراسة.

الفرضية الفرعية الرابعة:- لا توجد علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل هامش أجمالي الدخل على الإيرادات (NPM) للمصارف عينة الدراسة.

الفرضية الفرعية الخامسة:- لا توجد علاقة سببية بين مؤشرات هيكل التمويل المصرفي والربحية للمصارف عينة الدراسة.

مفاهيم البحث

هناك عدد من المصطلحات الاساسية في هذه الدراسة:-

١- **هيكل التمويل المصرفي:-** يشير الهيكل التمويلي للمصرف إلى جانب الخصوم وحقوق الملكية الذي يتكون من الديون على المصرف وحقوق الملكية ومن ضمنها الأدوات الهجينة التي تجمع بين ميزات الدين

والأسهم، وبالتالي فهو يشمل مصادر التمويل من الودائع وغير الودائع سواء كانت طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل، ويعطي هذا التعريف فكرة بسيطة عن مفهوم الهيكل التمويلي للمصرف، او هو المطلوبات وحقوق المساهمين في الميزانية العمومية(الجانب الايسر من الميزانية) للمؤسسات المالية المصرفية أي ما يعادل (التمويل المقترض والتمويل الممتلك).

٢- **الربحية المصرفية:** أن الهدف الأساسي لكل مشروع استثماري هو تحقيق أكبر قدر من الأرباح سواء كان مصرف أو غير ذلك، لأن المعيار الأساسي لكفاءة الإدارة هو مقدار الأرباح التي تحققها، فكلما زادت الإدارة زادت الأرباح التي يحققها، كما أن الوظيفة الرئيسية لإدارة المصرف التجاري هو تحقيق الأرباح، وتقوم الربحية المصرفية على تطوير وتوسيع الخدمات المصرفية وفتح فروع جديدة للمصرف، كما تعد مؤشرات لأداء المصارف فهي تمثل صافي نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات التي تتخذها إدارة المصارف، وتقوم المصارف بتعظيم الربحية من خلال حصولها على أكبر قدر من مصادر الأموال والودائع وذلك بأقل تكلفة ممكنة، وبعد ذلك يتم توزيعها على شكل استثمارات مالية وتسهيلات ائتمانية لتحقيق أكبر نسبة من الأرباح وذلك وفق درجة مخاطر أقل وسيولة مقبولة، حيث يمكنها ذلك من تعظيم صافي الربح النهائي إلى أقصى حد ممكن.

٣- **الموجودات (الاصول):** هو الجانب الايمن من الميزانية العمومية والذي يتكون من الموجودات المتداولة والموجودات الثابتة.

٤- **المطلوبات وحقوق الملكية (الخصوم):** هو الجانب الايسر من الميزانية العمومية و يتكون من جميع مصادر الاموال (المطلوبات وحقوق الملكية).

المطلوبات (الودائع وما في حكمها) و(القروض وما في حكمها): تشمل كل مصادر الاموال المقترضة في المصرف (الخصوم - حقوق الملكية).

٥- **حقوق الملكية:** وهي تشمل كل مصادر الاموال المملوكة في المصرف (الخصوم- المطلوبات).

الاطار النظري للدراسة

تمهيد

التمويل هو العمود الفقري للاقتصاد والمشاريع والاستثمارات، حيث تحتاجه المؤسسات لتقوم بعملها وتحقيق أهدافها، إذ لا يمكن لأي مؤسسة مهما كان نشاطها أن تخفضه دون تمويل، وتبقى خطط المؤسسات غير منفذة، ويتوقف العمل، ونقص التمويل يتسبب في تأخير المشاريع والاستثمارات وضياع الفرص، لذا فإن انخفاض الدخل والتمويل بمبالغ أكبر من الحاجة يعني جعل الأموال عديمة الفائدة أثناء سدادها، والتكلفة دون تحقيق الربحية، وبالتالي فإن دراسة الهيكل التمويلي للوصول إلى أفضل مصادر التمويل لمكوناتها مما يساعد في نجاحها وتحقيق أهدافها واستمراريتها في مواجهة المنافسة المتزايدة. يعتبر التمويل ذو أهمية كبيرة للنظام المصرفي، خاصة منذ بداية الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٧، حيث أكدت الدراسات والأبحاث على أهمية إدارة الهيكل التمويلي، وهو يهتم بإدارة المصارف ليكون الهيكل التمويلي المناسب لها من خلال خلق مصادر جديدة متنوعة للأموال لتوظيفها واستخدامها على أفضل وجه بما يضمن التوافق بين الأهداف والسياسات في توفير السيولة وتحقيق الربحية وضمان السلامة، مما يخدم مصالح جميع الأطراف المرتبطة بتلك المصارف ويساعد في دعم اقتصاد الدولة(النجار، ٢٠٠٩، ١٤١).

يمثل الهيكل التمويلي أحد قرارات الإدارة المالية وموضوعاً مهماً لها في مؤسسات الأعمال، وهي تمثل الجانب الايسر من الميزانية تتمثل في الالتزامات وحقوق الملكية، وتساعد المؤسسات في تمويل أعمالها.

المبحث الأول/ هيكل التمويل المصرفي

مفهوم التمويل وهيكّل التمويل المصرفي

التمويل هو "مجموعة من الحقائق والمبادئ العلمية والنظريات المتعلقة بالحصول على الأموال من مصادر مختلفة واستخدامها السليم للأفراد ومؤسسات الأعمال والدول" (العامري، ٢٠٠١: ١).

تعريف التمويل يشير إلى المال، والمال هو أحد المفاهيم العامة، والتمويل هو أحد الأنشطة التي تمارسها مؤسسات الأعمال في الاقتصاد، ولا يمكن لأي فرد أو مؤسسة أو دولة أن تعمل وتستمر في العيش بدون نقود، فمؤسسة كالمصارف والشركات، والمؤسسات تحتاج إلى التمويل لتغطية مستلزماتها واحتياجها وتمويل استثماراتها (الجميل، ٢٠٠٢: ١٢-١٣).

يُعرّف الهيكل التمويلي بأنه: "هيكل مصادر التمويل أو جانب المطلوبات وحقوق الملكية في بيان الميزانية العمومية، وهي الطريقة التي يتم من خلالها تمويل أصول المؤسسة، وتشمل جميع الفقرات التي تتكون منها جانب الالتزامات وحقوق الملكية" (النعيمة، التميمي، ٢٠٠٩: ٣٤٩).

أهمية التمويل

الغرض من الحصول على التمويل هو تلبية الاحتياجات المالية للمؤسسة، سواء كانت احتياجات قصيرة الأجل تتعلق بدورة الاستغلال أو احتياجات طويلة الأجل تتعلق بدورة الاستثمار وتكمن أهمية التمويل في هاتين الدورتين على النحو التالي (بن ساسي، قريشي، ٢٠١١: ٢٣٨):

١- الحاجة إلى تمويل قصير الأجل: تحتاج المؤسسات إلى تمويل قصير الأجل لتمويل العجز في رأس المال الناتج عن النشاط الداخلي للمؤسسة في دورة نشاطها وتغطية أرصدة المؤسسة ومديونيتها (النعيمة، الخرشة، ٢٠٠٧-٢٠١٠-٢٠٢٠)، تحتاج المؤسسات إلى تمويل قصير الأجل لتمويل العجز في رأس المال الناتج عن النشاط الداخلي للمؤسسة في دورة نشاطها وتغطية أرصدة المؤسسة ومديونيتها.

٢- الحاجة إلى تمويل طويل الأجل: تحتاج المؤسسة إلى هذا النوع من التمويل لتغطية الأنشطة الاستثمارية التي تقوم بها لفترة طويلة ولهذا الغرض تحصل على تمويل سواء على وسائل الإنتاج والتجهيزات أو على العقارات مثل الأراضي والمباني الصناعية والتجارية والإدارية ونجد المؤسسة تسعى للتمويل لغرض تحقيق الأهداف التالية (الزغبي، ٢٠٠٠: ١١٥):

- تمويل شراء الأصول الدائمة ذات العمر الطويل.
- تمويل الجزء الدائم من رأس المال العامل على أن يتم تمويل الجزء الآخر بخليط من السحب على المكشوف.
- تمويل الاستثمارات الرأسمالية للتوسعات طويلة الأجل.

تكلفة هيكل مصادر التمويل في المصارف

تشير تكلفة هيكل التمويل إلى تكلفة مصدر رأس المال الذي يستخدمه المصرف لتمويل عملياته واستثماراته وتسهيلاته الائتمانية المختلفة، وتؤثر تكلفة هيكل التمويل في اختيار مزيج مصادر هيكل التمويل بالشكل الذي يضمن تخفيض تكلفة الأموال إلى أدنى حد ممكن وتحقيق الربحية وتوفير السيولة وعند مستوى مقبول من المخاطرة، والقرارات الاستثمارية التي يعتمد عليها المصرف في قراره التمويلي، بسبب القيام باستثمارات متنوعة وتعتمد على طريقة التمويل وتكلفة كل مصدر من مصادر التمويل، فمثلاً إذا كان العائد المتوقع من استثمار معين هو ١٠%، وتكلفة التمويل أيضاً ١٠%، فهذا يعني أن هذا الاستثمار ليس جيداً للمصرف ولا يجلب أي إضافة إليه، وبالتالي في هذه الحالة يجب أن يكون إما خفض تكلفة التمويل والبحث عن مصادر تمويل منخفضة التكلفة أو البحث عن استثمارات ذات عائد مرتفع وبالتالي يجب على المصرف

اختيار استثماراته بطريقة تحقق عائداً مقبولاً، أعلى من تكلفة الأموال وبمستوى مقبول من المخاطر (WISNIWSKI S , ١٩٩٩:٤). وأن تكلفة كل نوع من أنواع الأموال تختلف عن الآخر وأن هذا الاختلاف نابع من الاختلاف في مصدر تمويل الوحدة الاقتصادية، وتختلف تكلفة التمويل الخارجي طويل الأجل عن تكلفة التمويل الخارجي قصير الأجل، كما أنها تختلف عن التمويل الذاتي، فإن تكلفة نوع واحد من هذه المصادر وعدها تكلفة تمويل المؤسسة (الحسناوي، ٢٠١٦:١٢٦).

نستنتج من ذلك أن تكلفة التمويل هي مجموع تكاليف مصادر التمويل المختلفة، سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، أو ما إذا كانت هذه المصادر مملوكة أو مقترضة، عندما تكون هذه التكلفة منخفضة يكون العائد على الأصول المؤسسية مرتفعاً، وبالتالي تحقيق الهدف المنشود.

العوامل المؤثرة على تحديد هيكل التمويل

١. **الملائمة:** يركز عامل الملائمة على ضرورة وأهمية الوصول إلى التوازن الأمثل بين الاثنين على جانبي الأصول والخصوم أو الاستخدامات والمصادر ، حيث أن هذا التوازن له تأثير مباشر على تحقيق أهداف السيولة والربحية للمؤسسة (مرسي، لبح، ٢٠٠٦:٢٥٠).

٢. **معدل نمو المبيعات ودرجة استقرارها :** يعتبر معدل نمو المبيعات المستقبلية هو مقياس للوقت احتمالية مضاعفة ربحية السهم الناتجة عن ارتفاع أسعار بيع الأسهم العادية عادة ما يكون مرتفعاً في حالة المؤسسة التي لديها معدل نمو مرتفع للمبيعات والإيرادات، ولهذا يبدو التمويل بالأسهم العادية مفضلاً في مثل هذه الحالة.

٣. **الخطر والدخل Risk et Revenu :** هناك علاقة وثيقة بين المخاطرة والدخل أو العائد يمكن للمؤسسات التجارية تحسين العوائد التي تحققها على أموال أصحابها عند الاقتراض بتكلفة أقل من العائد المحقق على الأصول، ومن أهم الميزات التي يحققها التمويل عن طريق الاقتراض الثابت الكلفة هو تحسين العائد على حقوق أصحاب المؤسسة بشكل أفضل مما لو كانت عمليات المؤسسة ممولة جميعها من قبل أصحابها، أي بدون اقتراض ولكن إذا كانت تكلفة الاقتراض أعلى من العائد على الأصول فإن نتائج الدفع المالي ستكون معاكسة حيث سينخفض العائد على حقوق الملكية بينما تؤثر المخاطر على الهيكل المالي يُنظر إليه من جانبيين، وهما مخاطر التشغيل ومخاطر التمويل، حيث أن الخطر الأول يتعلق بطبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة والظروف الاقتصادية التي تعمل فيها ، ويجب أن تعتمد المؤسسة على المزيد من رأس المال في الحالات التي تكون فيها مخاطر التشغيل عالية بدلاً من الاعتماد على الاقتراض أما خطر التمويل فينتج عن زيادة الاعتماد على الاقتراض في تمويل عمليات المؤسسة ويؤدي مثل هذا الاعتماد المتزايد إلى زيادة أعباء خدمة الدين ، وقد تعرض المؤسسة للإفلاس (عقل، ٢٠٠٩:١٥٥).

٤. **درجة الرقابة أو السيطرة على المؤسسة :** يهتم المساهمون بهذا العامل إذا كانت غالبية الأسهم مملوكة لعدد قليل من المساهمين مما يعني أنهم سيطرون على المؤسسة كما أنهم مهتمون بمعرفة تأثير بدائل التمويل على درجة سيطرتهم على المؤسسة، لذلك قد يرغبون في إصدار أسهم جديدة إذا ترتب عن ذلك إضافة مساهمين جدد مما يؤدي إلى فقدانهم لعنصر الرقابة بينما في المؤسسات الكبيرة حيث يوجد العديد من المساهمين فإن هذا العنصر ليس بذات أهمية أو دلالة.

٥. **التوقيت :** ازدادت أهمية هذا العامل في الوقت الحاضر بسبب التقلبات الحادة في أسواق الأسهم والسندات ، حيث يمكن للمؤسسات القوية في بعض الأحيان إصدار سندات يمكن تسويقها بسهولة ويصعب على المؤسسات الضعيفة ، بينما في أوقات أخرى يمكن للأخيرة إصدار سندات وبيعها بتكلفة

معقولة، لذلك يبحث المدير المالي عن التوقيت المناسب لإصدار النوع المناسب من الأوراق المالية (حنفي، ٢٠٠٢:٣٤٥).

المبحث الثاني/ الربحية المصرفية

تمهيد

أن أهم أهداف إدارة المصرف تحقيق هدف الربحية المصرفية فهو الهدف الذي تريده أصحابها في تحقيقه بالإضافة إلى كونه الهدف الضروري والمهم لمواجهة المخاطر المصرفية التي يتعرض لها المصرف، مثل مخاطر الاستثمار والائتمان ومخاطر التصفية الإجبارية ومخاطر السرقة والاختلاس وأن الهدف من جني الأرباح هو أحد الأهداف التي تهدف المؤسسات التجارية إلى تحقيقها (ال شبيب، ٢٠١٢:١٤٩)، وأن الهدف الأساسي للمصرف التجاري هو تعظيم ثروة الملاك، وهو ما يفسر من خلال تعظيم القيمة السوقية للسهم واحد كما هو الحال مع أي عمل اقتصادي، وأن تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد إنما تتحقق من خلال جملة من العوامل من بينها قدرة المصرف زيادة الربحية، وقد تحقق ذلك من خلال إدارة المصرف لتوجيه الاستثمارات نحو أصول عملياته لضمان تحقيق أرباح، وكلما اتجه المصرف نحو الاستثمارات زادت المخاطر التي قد يتعرض لها (الزبيدي، ٢٠١١:٥٨).

مفهوم الربحية المصرفية

يعتبر مفهوم الربحية مكانه مهمة في مختلف الأعمال التجارية فالأرباح هي الهدف الأساسي التي تسعى إليها المؤسسات المالية، من خلال قياس كفاءة العمل حيث كلما زاد حجم الأرباح زادت كفاءة المؤسسة وانخفضت المخاطر في المؤسسة.

ويمكن تعريف الربحية على أنها المؤشر الكاشف لمركز المصرف التنافسي في الأسواق المصرفية وفي جودة ادارتها حيث أنها تسمح للمصرف بالاحتفاظ بمخاطرة معينة وتوفر الغطاء ضد المشكلات القصيرة الامد(١٠١:٢٠٠٩، Hennie & Bratanovic).

أهداف الربحية المصرفية

- يمكن أن تتجسد أهداف الربحية في النقاط التالية (٢:٢٠٠٩، Hofstrand):
- أ- صافي الربح هو أهم عنصر منفرد في البيانات المالية، كمؤشر للقيمة أضيفت إلى المؤسسة.
 - ب- يساعد في توجيه الموارد وتخصيصها في أسواق رأس المال، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح قيمة الشركة إيجابياً، بينما يشير انخفاض الأرباح إلى تراجع هذه القيمة.
 - ت- يعبر المحللون الماليون أن الأرباح هي أهم المدخلات التي يعتمدون عليها عملية صنع القرار.
 - ث- استخدام الربحية في تقييم الأداء من قبل عدد كبير من المستخدمين وتقييم الوضع المالي من قبل العديد من الأطراف مثل المستثمرين المحتملين والدائنين ومستخدمي البيانات المالية على العموم.

خصائص الربحية المصرفية

- توجد عدة خصائص تمتاز بها الربحية المصرفية وهي:-
- الربحية مفهوم اقتصادي يكشف عن النشاط الذي تقوم به المصارف، هل هذا النشاط خاسر أم رابح ومدى هذا الربح (السعدي، ٢٠١٤:٥٠).
 - الربحية تعكس كفاءة الإدارة، لذلك إذا كانت الربحية منخفضة فهذا يعني أن الإدارة غير فعالة ومهملة في تنظيم العمليات المصرفية ولكن إذا كانت الربحية عالية فهذا يعني أن الإدارة ناجحة وحققت أهدافها المصرفية (حسن، ٢٠١٤:٤٥).
 - تعكس الربحية استثمار الإدارة المصرفية للقدرات المتاحة وهي (كنعان، ٢٠١٢:١٩١):

- توظيف كل السيولة المصرفية المتاحة.
- زيادة حجم الخدمات وزيادة العمولات.
- تداول العملات الأجنبية.
- المتاجرة في الأصول المالية في البورصة.
- تُنسب الأرباح إلى الأصول أو رأس المال أو أحياناً حقوق الملكية ، وهي تعكس كفاءة العمل المصرفي في هذا المصرف ، هذه النسب تتم مقارنتها مع بعضها البعض وأن الأفضل هو الأفضل يحقق أعلى النسب المثوية (السعدي، ٢٠١٤: ٥٠).

أهمية الربحية المصرفية

الربحية هي انعكاس لكيفية إدارة المصارف في ضوء البيئة التي تعمل فيها في الواقع، يجب أن تعكس الربحية جودة إدارة المصرف وسلوك المساهمين واستراتيجياتهم وقدرة المصارف على المنافسة والكفاءة وقدرة المصرف على إدارة المخاطر (رباط، ٢٠١٦: ٥٨).

الربحية هي شريان الحياة لأي مجتمع اقتصادي، فالهدف الرئيسي لجميع المشاريع التجارية وبدون الربحية لا يمكن أن يستمر على المدى الطويل، حيث تقاس ربحية المصارف بالفرق بين الإيرادات والمصروفات، فالربحية في القطاع المصرفي تجعله أكثر قدرة على مواجهة الصدمات السلبية والمساهمة في استقرار النظام المالي والتغيرات المهمة في بيئة العمل، وخاصة مخاطر الائتمان والتي تؤثر على ربحية المصارف بشكل خاص (السعدي، ٢٠١٥: ٣٦١).

الربحية هي مؤشر واضح على المركز التنافسي للمصرف في الأسواق المصرفية جودة الإدارة، يسمح للمصرف بالبقاء في مركز معين ضد مخاطر معينة، ويوفر حماية ضدها مشاكل وعقبات على المدى القصير تحدث تغييرات في هيكل واستقرار الأرباح تكون المصارف في بعض الأحيان مدفوعة بمتطلبات رأس المال القانونية وكذلك الإجراءات السياسية النقدية مثل الاحتياطي الإلزامي من أجل الحفاظ على الثقة في النظام المصرفي حيث تخضع المصارف لمتطلبات الحد الأدنى من رأس المال، كما أن طبيعة القيود ضئيلة قد يدفع رأس المال القانوني المصارف إلى تغيير مزيج أعمالها لصالح الأنشطة والأصول، والموجودات التي قد يكون لها متطلبات رأس مال أقل ومع ذلك على الرغم من هذا تحمل الأصول مخاطر أقل لكنها قد تحقق عوائد أقل.

تعتبر الأرباح مهمة للغاية ليس فقط بسبب المعلومات التي تقدمها حول ازدهار الاقتصاد ونموه سنة معينة، ولكن أيضاً لأن هذه الأرباح هي المحدد الرئيسي لنمو العمالة على المدى الطويل متوسط التغيرات في الربحية هي أيضاً مساهم مهم في التقدم الاقتصادي أرباح واضحة على استثمارات الشركات وقرارات الادخار، وذلك بسبب ارتفاع معدل الأرباح يحسن وضع التدفق النقدي للشركات ويوفر مرونة أكبر في مصادر التمويل لاستثمارات الشركات (أي من خلال الأرباح المحتجزة)، سهولة الوصول إلى التمويل زيادة الاستثمار الذي يعزز الإنتاجية والقدرة التنافسية ويوفر فرص عمل - التوظيف (رباط، ٢٠١٦: ٥٦).

الاطار العملي والتطبيقي للدراسة

أولاً: منهجية الدراسة

سنقوم بالاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال اعتماده على الأدبيات العلمية لتسليط الضوء على هيكل مصادر التمويل والربحية في المصارف العراقية، وكذلك المنهج الاستقرائي لواقع

الربحية في المصارف العراقية بهذا الخصوص في تحليل مؤشرات هيكل التمويل ومؤشرات الربحية المصرفية و الحصول على الاموال ورفع كفاءة ربحية المصارف.

ثانياً: مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (٢٥) مصرفاً تجارياً لكن تم اختيار عينة الدراسة التي تكونت من (١٠)، مصارف هي (بغداد، التجاري العراقي، الشرق الأوسط العراقي، الاستثمار العراقي، الأهلي العراقي، الائتمان العراقي، سومر التجاري، بابل، الخليج التجاري، الموصل للتنمية والاستثمار)، وتم اختيار عينة المصارف اعتماداً على توفر البيانات خلال فترة الدراسة.

تحليل ومناقشة علاقات الارتباط والتأثير

اختبار فرضيات الدراسة

لاختبار الفرضيات التي يستند عليها البحث تم الاعتماد على تحليل الارتباط الخطي البسيط لدراسة علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة، وتحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات التأثير.

١- اختبار علاقة الارتباط:

لاختبار الفرضيات الفرعية الاولى للفرضيات الرئيسية التي يستند عليها البحث، ودراسة علاقة الارتباط بين مؤشرات هيكل التمويل ومؤشرات الاداء المالي المصرفي، تم الاعتماد على تحليل الارتباط الخطي البسيط، وكانت النتائج كما يلي:-

الفرضية الفرعية الاولى للفرضية الرئيسية الاولى:-

H₀: لا توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية لمؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل العائد على الموجودات (ROA) للمصارف عينة الدراسة.

H₁: توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية لمؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل العائد على الموجودات (ROA) للمصارف عينة الدراسة.

جدول (١٤) معامل الارتباط الخطي البسيط بين مؤشرات هيكل التمويل ومعدل العائد على الموجودات (ROA) للمصارف عينة الدراسة.

محاوور الدراسة	معامل ارتباط	القيمة الاحتمالية Sig
مؤشرات هيكل التمويل و معدل العائد على الموجودات	٠.٦٩٣	٠.٠٢

يبين الجدول (١٤) العلاقة بين مؤشرات هيكل التمويل ومعدل العائد على الموجودات، وقد أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة ارتباط متوسطة طردية معنوية بينهما، إذ بلغ معامل ارتباط بينهما (٠.٦٩٣) بمستوى معنوية (P-Value = ٠.٠٢) وهو اقل من المستوى المعنوية ($\alpha=٠.٠٥$).

الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الاولى:-

H₀: لا توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية لمؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل العائد على حق الملكية (ROE) للمصارف عينة الدراسة.

H₁: توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية لمؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل العائد على حق الملكية (ROE) للمصارف عينة الدراسة.

جدول (١٥) معامل الارتباط الخطي البسيط بين مؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل العائد على حق الملكية (ROE) للمصارف عينة الدراسة.

معايير الارتباط	القيمة الاحتمالية Sig	محاور الدراسة
٠.٨٢٠	٠.٠٠٤	مؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل العائد على حق الملكية (ROE) للمصارف

توضح نتائج الجدول (١٥) علاقة الارتباط بين مؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل العائد على حق الملكية (ROE) للمصارف، واتضح وجود علاقة ارتباط قوية طردية معنوية بينهما، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما (٠.٨٢٠) بمستوى معنوية ($P\text{-Value} = ٠.٠٠٤$) وهو اقل من المستوى المعنوية ($\alpha = ٠.٠٥$).

الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسية الاولى:-

H_0 : لا توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية لمؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل العائد على الودائع (ROD) للمصارف عينة الدراسة.

H_1 : توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية لمؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل العائد على الودائع (ROD) للمصارف عينة الدراسة.

جدول (١٦) معامل الارتباط الخطي البسيط بين مؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل العائد على الودائع (ROD) للمصارف عينة الدراسة.

معايير ارتباط	القيمة الاحتمالية Sig	محاور الدراسة
٠.٣٩٨	٠.٢٥٥	مؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل العائد على الودائع (ROD) للمصارف عينة الدراسة.

توضح نتائج الجدول (١٦) علاقة الارتباط بين مؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل العائد على الودائع (ROD) للمصارف عينة الدراسة، واتضح وجود علاقة ارتباط ضعيفة طردية وغير معنوية بينهما، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما (٠.٣٩٨) بمستوى معنوية ($P\text{-Value} = ٠.٢٥٥$) وهو اكبر من المستوى المعنوية ($\alpha = ٠.٠٥$).

الفرضية الفرعية الرابعة للفرضية الرئيسية الاولى:-

H_0 : لا توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية لمؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل هامش اجمالي الدخل على الايرادات (NPM) للمصارف عينة الدراسة.

H_1 : توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية لمؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل هامش اجمالي الدخل على الايرادات (NPM) للمصارف عينة الدراسة.

جدول (١٧) معامل الارتباط الخطي البسيط بين مؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل هامش اجمالي الدخل على الايرادات (NPM).

معايير ارتباط	القيمة الاحتمالية Sig	محاور الدراسة
-٠.٠٧١	٠.٨٤٥	مؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل هامش اجمالي الدخل على الايرادات (NPM)

توضح نتائج الجدول (١٧) علاقة الارتباط بين مؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل هامش أجمالي الدخل على الايرادات (NPM) للمصارف عينة الدراسة، واتضح وجود علاقة ارتباط ضعيفة عكسية وغير معنوية بينهما، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما (-٠.٠٧١) بمستوى معنوية (P-Value = ٠.٨٤٥) وهو اكبر من المستوى المعنوية ($\alpha=0.05$).

٢- اختبار فرضيات التأثير:

تم استعمال نموذج الانحدار الخطي البسيط لدراسة العلاقة بين مؤشرات هيكل التمويل المصرفي وبين معدل العائد على الموجودات (ROA)، معدل العائد على حق الملكية (ROE)، معدل العائد على الودائع (ROD)، معدل هامش أجمالي الدخل على الايرادات (NPM)، ويُعد من اهم الاساليب الاحصائية المستخدمة لدراسة العلاقة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة عن طريق بناء نموذج من اجل التفسير او التقدير او التحكم بقيمة المتغير التابع بدلالة المتغير المستقل.

- تقدير العلاقة بين مؤشرات هيكل التمويل ومؤشرات الربحية المصرفية:- عند تقدير العلاقة بين مؤشرات هيكل التمويل ومؤشرات الربحية المصرفية حصلنا على النتائج الاتية وفق الفرضيات الاتية:-

الفرضية الفرعية الاولى للفرضية الرئيسية الثانية :-

لا توجد علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل العائد على الموجودات (ROA) للمصارف عينة الدراسة.

H_0 : لا توجد علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل العائد على الموجودات (ROA) للمصارف عينة الدراسة.

H_1 : توجد علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل العائد على الموجودات (ROA) للمصارف عينة الدراسة.
والجدول الاتي يوضح نتائج نموذج الانحدار:-

جدول (١٨) نتائج نموذج الانحدار

معالم الانحدار						
معامل التحديد R^2	اختبار F احصاءة اختبار المحسوبة F	اختبار F		احصاءة t المحسوبة t	القيمة الاحتمالية Sig.	معامل
		القيمة الاحتمالية Sig	β			
٠.٨٠٧	٨.٣٨١	٠.٠١٤	β_0	٠.٧٥٧	٠.٤٧٧	
			β_1	-١.٧٧١	٠.١٢٧	
			β_2	-٠.٨٧٦	٠.٤١٥	
			β_3	٣.٣٧٢	٠.٠١٥	

من الجدول (١٨) يتبين:-

يمكن كتابة المعادلة التقديرية لأنموذج الانحدار الخطي البسيط بالشكل الاتي:-

$$\widehat{y} = 0.078 - 0.626x_1 - 0.048x_2 + 0.130x_3 \quad (1) \dots \dots \dots$$

اذان:-

\widehat{y} تمثل المتغير المعتمد (معدل العائد على الموجودات).

X_1 تمثل المتغير نسبة الديون الى الموجودات.

X_2 تمثل نسبة الديون الى حق الملكية.

X_3 تمثل نسبة مضاعف حق الملكية.

• التفسير الاحصائي:-

أ- بلغت قيمة احصاءة اختبار (F-Test) (٨.٣٨١) وقيمتها الاحتمالية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) بلغت ($P\text{-Value}=0.014$) وهي اقل من مستوى المعنوية، أي يوجد تأثير للمتغير المستقل في المتغير المعتمد مما يؤكد كفاءة ومعنوية الانموذج ككل.

ب- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠.٨٠٧) وهي تشير الى ان (٨٠.٧%) من التغير الحاصل في المتغير المعتمد يتم تفسيره عن طريق انموذج الانحدار الخطي، والنسبة المتبقية والبالغة (١٩.٣%) تعود إلى مساهمة متغيرات أخرى لم تدخل في الدراسة.

من المعادلة التقديرية (١) يتبين وجود علاقة عكسية بين معدل العائد على الموجودات ونسبة الديون الى الموجودات، كما توجد علاقة عكسية بين معدل العائد على الموجودات وبين نسبة الديون الى حق الملكية، اضافة الى وجود علاقة طردية بين معدل العائد على الموجودات وبين نسبة مضاعف حق الملكية.

• التفسير المالي:-

أ- أن تغير مقداره وحدة واحدة من نسبة الديون الى الموجودات يؤدي الى انخفاض معدل العائد على الموجودات بمقدار (٠.٦٢٦) ، كما ان تغير مقداره وحدة واحدة من نسبة الديون الى حق الملكية يؤدي الى انخفاض معدل العائد على الموجودات بمقدار (٠.٠٤٨) اضافة الى أن تغير مقداره وحدة واحدة من وبين نسبة مضاعف حق الملكية يؤدي الى زيادة معدل العائد على الموجودات بمقدار (٠.١٣٠).

ب- تدل النتائج اعلاه على قبول فرضية العدم أي لا يوجد اثر ذو دلالة معنوية احصائية لمؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل العائد على الموجودات (ROA) للمصارف عينة الدراسة، عند مستوى دلالة (٠.٠٥) .

الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الثانية:-

لا توجد علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل العائد على حق الملكية (ROE) للمصارف عينة الدراسة.

H_0 : لا توجد علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل العائد على حق الملكية (ROE) للمصارف عينة الدراسة.

H_1 : توجد علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل العائد على حق الملكية (ROE) للمصارف عينة الدراسة.

والجدول الاتي يوضح نتائج انموذج الانحدار:-

جدول (١٩) نتائج انموذج الانحدار

معالم الانحدار						
القيمة الاحتمالية Sig.	احصاءة t المحسوبة	β		اختبار F		معامل التحديد R^2
				القيمة الاحتمالية Sig	احصاءة اختبار F المحسوبة	
٠.٨١٧	٠.٢٤١	٠.٠٥٦	β_0	٠.٠٠٣	١٥.٦٢٦	٠.٨٨٧
٠.١٧٧	-١.٥٣١	-١.٢٢٩	β_1			
٠.٢٨٧	-١.١٦٨	-٠.١٤٧	β_2			
٠.٠٠٩	٣.٧٣٧	٠.٣٣٠	β_3			

من الجدول (١٩) يتبين:-

يمكن كتابة المعادلة التقديرية لأنموذج الانحدار الخطي البسيط بالشكل الاتي :

$$\hat{y} = 0.056 - 1.22x_1 - 0.14x_2 + 0.330x_3 \quad \dots \dots \dots (2)$$

اذ ان:-

\hat{y} تمثل المتغير المعتمد (معدل العائد على حق الملكية).

X_1 تمثل المتغير نسبة الديون الى الموجودات.

X_2 تمثل نسبة الديون الى حق الملكية.

X_3 تمثل نسبة مضاعف حق الملكية.

• التفسير الاحصائي:-

أ- بلغت قيمة احصاءة اختبار ($F-Test$) (١٥.٦٢٦) وقيمتها الاحتمالية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) بلغت ($P-Value = 0.003$) وهي اقل من مستوى المعنوية، أي يوجد تأثير للمتغير المستقل في المتغير المعتمد مما يؤكد كفاءة ومعنوية الانموذج ككل.

ب- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠.٨٨٧) وهي تشير الى ان (٨٨.٧٪) من التغير الحاصل في المتغير المعتمد يتم تفسيره عن طريق انموذج الانحدار الخطي، والنسبة المتبقية والبالغة (١١.٣٪) تعود إلى مساهمة متغيرات أخرى لم تدخل في الدراسة.

من المعادلة التقديرية (٢) يتبين وجود علاقة عكسية بين معدل العائد على حق الملكية ونسبة الديون الى الموجودات، كما توجد علاقة عكسية بين معدل العائد على حق الملكية وبين نسبة الديون الى حق الملكية، اضافة الى وجود علاقة طردية بين معدل العائد على حق الملكية وبين نسبة مضاعف حق الملكية.

• التفسير المالي:-

أ- أن تغير مقداره وحدة واحدة من نسبة الديون الى الموجودات يؤدي الى انخفاض معدل العائد على حق الملكية بمقدار (١.٢٢٩) كما ان تغير مقداره وحدة واحدة من نسبة الديون الى حق الملكية يؤدي الى انخفاض معدل العائد على حق الملكية بمقدار (١.١٦٨) اضافة الى أن تغير مقداره وحدة واحدة من وبين نسبة مضاعف الملكية يؤدي الى زيادة معدل العائد على حق الملكية بمقدار (٠.٣٣٠).

ب- تدل النتائج اعلاه على قبول فرضية العدم اي لا يوجد اثر ذو دلالة معنوية احصائية لمؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل العائد على حق الملكية (ROE) في للمصارف عينة الدراسة (عند مستوى دلالة (٠.٠٥)).

الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسية الثانية:-

لا توجد علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل العائد على الودائع (ROD) للمصارف عينة الدراسة.

H₀: لا توجد علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل العائد على الودائع (ROD) للمصارف عينة الدراسة.

H₁: توجد علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل العائد على الودائع (ROD) للمصارف عينة الدراسة.

والجدول الاتي يوضح نتائج النموذج الانحدار:-

جدول (٢٠) نتائج النموذج الانحدار

معالم الانحدار						
القيمة الاحتمالية Sig.	احصاءة t المحسوبة	β		اختبار F		معامل التحديد R ²
				احصاءة اختبار F المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig	
٠.٨١٧	٠.٢٤١	٠.٠٥٦	β ₀	١٥.٦٢٦	٠.٠٠٣	٠.٨٨٧
٠.١٧٧	-١.٥٣١	-١.٢٢٩	β ₁			
٠.٢٨٧	-١.١٦٨	-٠.١٤٧	β ₂			
٠.٠٠٩	٣.٧٣٧	٠.٣٣٠	β ₃			

من الجدول (٢٠) يتبين:-

يمكن كتابة المعادلة التقديرية لأنموذج الانحدار الخطي البسيط بالشكل الاتي:-

$$\hat{y}^3 = 0.056 - 1.22x_1 - 0.14x_2 + 0.33x_3 \quad (3) \dots \dots \dots$$

اذ ان:-

\hat{y}^3 تمثل المتغير المعتمد (معدل العائد على الودائع).

X₁ تمثل المتغير نسبة الديون الى الموجودات.

X₂ تمثل نسبة الديون الى حق الملكية.

X₃ تمثل نسبة مضاعف حق الملكية.

• التفسير الاحصائي:-

- أ- بلغت قيمة احصاءة اختبار (F-Test) (١٥.٦٢٦) وقيمتها الاحتمالية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) بلغت (P-Value=0.003) وهي اقل من مستوى المعنوية، أي يوجد تأثير للمتغير المستقل في المتغير المعتمد مما يؤكد كفاءة ومعنوية الانموذج ككل.
- ب- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠.٨٨٧) وهي تشير الى ان (٨٨.٧٪) من التغير الحاصل في المتغير المعتمد يتم تفسيره عن طريق انموذج الانحدار الخطي، والنسبة المتبقية وبالغة (١١.٣٪) تعود إلى مساهمة متغيرات أخرى لم تدخل في الدراسة.
- من المعادلة التقديرية (٢) يتبين وجود علاقة عكسية بين معدل العائد على الودائع ونسبة الديون الى الموجودات، كما توجد علاقة عكسية بين معدل العائد على حق الملكية وبين نسبة الديون الى حق الملكية، اضافة الى وجود علاقة طردية بين معدل العائد على حق الملكية وبين نسبة مضاعف الملكية.

• التفسير المالي:-

- أ- أن تغير مقداره وحدة واحدة من نسبة الديون الى الموجودات يؤدي الى انخفاض معدل العائد على الودائع بمقدار (١.٢٢٩) كما ان تغير مقداره وحدة واحدة من نسبة الديون الى حق الملكية يؤدي الى انخفاض معدل العائد على حق الملكية بمقدار (١.١٦٨) اضافة الى أن تغير مقداره وحدة واحدة من وبين نسبة مضاعف الملكية يؤدي الى زيادة معدل العائد على حق الملكية بمقدار (٠.٣٣٠).
- ب- تدل النتائج اعلاه على قبول فرضية العدم اي لا يوجد اثر ذو دلالة معنوية احصائية لمؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل العائد على الودائع (ROD) في للمصارف عينة الدراسة، (عند مستوى دلالة (٠.٠٥)).
- الفرضية الفرعية الرابعة للفرضية الرئيسية الثانية:-**
- لا توجد علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل هامش أجمالي الدخل على الايرادات (NPM) للمصارف عينة الدراسة.
- H₀:** لا توجد علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمؤشرات هيكل التمويل في معدل هامش أجمالي الدخل على الايرادات (NPM) للمصارف عينة الدراسة.
- H₁:** توجد علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمؤشرات هيكل التمويل في معدل هامش أجمالي الدخل على الايرادات (NPM) للمصارف عينة الدراسة.
- والجدول الاتي يوضح نتائج انموذج الانحدار:-

جدول (٢١) نتائج انموذج الانحدار

معالم الانحدار						
القيمة الاحتمالية Sig.	احصاءة t المحسوبة	β		اختبار F		معامل التحديد R^2
				القيمة الاحتمالية Sig	احصاءة اختبار F المحسوبة	
٠.٥٥٨	-٠.٦٢١	-٢٨.٥٨٧	β_0	٠.٨٧٥	٠.٢٢٦	٠.١٠١
٠.٤٧٨	٠.٧٥٧	١١٩.٨٧٦	β_1			
٠.٨١٤	-٠.٢٤٦	-٦.٠٨٩	β_2			
٠.٦٢١	-٠.٥٢١	-٩.٠٣٣	β_3			

من الجدول (٢١) يتبين:-

يمكن كتابة المعادلة التقديرية لأنموذج الانحدار الخطي البسيط بالشكل الآتي :

$$\widehat{y} = -28.587 + 119.876x_1 - 6.089x_2 - 9.033x_3 \quad (٤) \dots \dots \dots$$

اذ ان:-

\widehat{y} تمثل المتغير المعتمد (معدل هامش أجمالي الدخل على الإيرادات (NPM)).

X_1 تمثل المتغير نسبة الديون الى الموجودات.

X_2 تمثل نسبة الديون الى حق الملكية.

X_3 تمثل نسبة مضاعف حق الملكية.

• التفسير الاحصائي:-

أ- بلغت قيمة احصاءة اختبار (F-Test) (٠.٢٢٦) وقيمتها الاحتمالية عند مستوى معنوية

($\alpha=٠.٠٥$) بلغت (P-Value= ٠.٢٢٦) وهي اكبر من مستوى المعنوية، أي لا يوجد تأثير

للمتغير المستقل في المتغير المعتمد مما يؤكد عدم كفاءة ومعنوية الانموذج ككل.

ب- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠.١٠١) وهي تشير الى ان (١٠.١%) من التغير الحاصل في

المتغير المعتمد يتم تفسيره عن طريق انموذج الانحدار الخطي، والنسبة المتبقية والبالغة

(٨٩.٩%) تعود إلى مساهمة متغيرات أخرى لم تدخل في الدراسة.

من المعادلة التقديرية اعلاه يتبين وجود علاقة طردية بين معدل هامش أجمالي الدخل على الإيرادات

(NPM) ونسبة الديون الى الموجودات، كما توجد علاقة عكسية بين معدل هامش أجمالي الدخل على

الإيرادات (NPM) ، وبين نسبة الديون الى حق الملكية، اضافة الى وجود علاقة طردية بين معدل هامش

أجمالي الدخل على الإيرادات (NPM) وبين نسبة مضاعف حق الملكية.

• التفسير المالي:-

أ- أن تغير مقداره وحدة واحدة من نسبة الديون الى الموجودات يؤدي الى زيادة معدل هامش أجمالي

الدخل على الإيرادات (NPM) بمقدار (١١٩.٨٧٦) ، كما ان تغير مقداره وحدة واحدة من نسبة

الديون الى حق الملكية يؤدي الى انخفاض معدل هامش إجمالي الدخل على الايرادات (NPM) بمقدار (٦.٠٨٩-) اضافة الى أن تغير مقداره وحدة واحدة من نسبة مضاعف الملكية يؤدي الى انخفاض معدل هامش إجمالي الدخل على الايرادات (NPM) بمقدار (٩.٠٣٣-).

ب- تدل النتائج اعلاه على قبول فرضية العدم اي لا يوجد اثر ذو دلالة معنوية احصائية لمؤشرات هيكل التمويل المصرفي في معدل هامش إجمالي الدخل على الايرادات (NPM) في للمصارف عينة الدراسة، (عند مستوى دلالة (٠.٠٥)).

الفرضية الفرعية الخامسة للفرضية الرئيسية الثانية:-

- لا توجد علاقة سببية بين مؤشرات هيكل التمويل المصرفي والربحية للمصارف عينة الدراسة .
الفرضية الرئيسية الثانية:-

عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية بين مؤشرات هيكل التمويل ومؤشرات الاداء المالي المصرفي للمصارف عينة الدراسة.

H₀ : عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية بين مؤشرات هيكل التمويل ومؤشرات الاداء المالي المصرفي للمصارف عينة الدراسة.

H₁ : وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية بين مؤشرات هيكل التمويل ومؤشرات الاداء المالي المصرفي للمصارف عينة الدراسة.

الجدول الاتي يبين نتائج تحليل الانحدار الخطي:-

جدول (٢٢) نتائج نموذج الانحدار

معالم الانحدار				
معامل التحديد R ²	اختبار F		β	القيمة الاحتمالية Sig
	احصاءة اختبار F المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig		
٠.٠٠٣	٠.٠٢٣	٠.٨٨٢	β ₀	١.٧٧٨
			β ₁	-٠.١٧٤
			احصاءة t المحسوبة	٠.٣٦٩
			القيمة الاحتمالية Sig.	٠.٧٢٢

من الجدول (٢٢) يتبين:-

يمكن كتابة المعادلة التقديرية لأنموذج الانحدار الخطي البسيط بالشكل الاتي:-

$$\hat{y} = 1.778 - 0.174x \quad (٥) \dots \dots \dots$$

اذ ان:-

\hat{y} تمثل المتغير المعتمد مؤشرات الربحية المصرفية.

X تمثل المتغير المستقل مؤشرات هيكل التمويل.

• **التفسير الاحصائي:-**

أ- أوضحت النتائج ان قيمة احصاءة اختبار (F-Test) بلغت (٠.٠٢٣) وبلغت قيمتها الاحتمالية عند مستوى معنوية (α= ٠.٠٥) (P-Value= ٠.٨٨٢) وهي غير مساوية لمستوى المعنوية ، وهذا يعني لا يوجد تأثير للمتغير المستقل في المتغير التابع مما يؤكد عدم كفاءة ومعنوية انموذج الانحدار ككل.

ب- فيما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠.٠٠٣) وهي تشير الى ان هناك نسبة قليلة جداً من التغير الحاصل في المتغير المعتمد يتم تفسيره عن طريق انموذج الانحدار الخطي البسيط، والنسبة المتبقية تعود إلى مساهمة متغيرات أخرى لم تدخل في الدراسة. ويتضح من المعادلة التقديرية (٥) وجود علاقة عكسية بين مؤشرات الربحية المصرفية وبين مؤشرات هيكل التمويل.

• التفسير المالي:-

أ- أن تغير مقداره وحدة واحدة من مؤشرات هيكل التمويل يؤثر في مؤشرات الربحية المصرفية بمقدار (٠.١٧٤-)، وبناء على ذلك فان مؤشرات هيكل التمويل ليس لها تأثير على مؤشرات الربحية المصرفية.

تدل النتائج اعلاه على قبول الفرضية الرئيسية والتي تنص على عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية بين مؤشرات هيكل التمويل ومؤشرات الاداء المالي المصرفي للمصارف عينة الدراسة.

توصيات الدراسة

١- الاعتماد على سياسة تمويل و خطة واضحة مستوحاه من السياسة النقدية للبنك المركزي عن طريق مراجعة واتباع تعليمات البنك المركزي الخاصة بتحديد رأس المال المدفوع والاحتياطيات والارباح المحتجزة ورفع معدلات الفائدة لزيادة الودائع ووضع خطط مستقبلية تعتمد على اساسيات في تطوير الصناعة المصرفية والاقتصاد بشكل عام.

٢- يجب على المصارف الانتباه إلى توسيع قنوات التمويل وخاصة قنوات التمويل طويلة الأجل وزيادة قنوات التمويل المصرفي وزيادة محافظ التمويل وخفض التكاليف وتحسين ربحية المصارف.

٣- تحتاج المصارف إلى معرفة تكلفة كل مصدر من مصادر للتمويل من أجل تقليل هذه التكلفة ولا تعتمد فقط على مؤشرات هيكل التمويل لتحديد أداء التمويل، ولكن أيضاً نسبة كل مصدر من مصادر التمويل.

٤- ضرورة اهتمام المصارف التجارية بالتركيز على الربحية المصرفية بحيث يمكن استخدام الارباح في الفرص الاستثمارية المتاحة، ويمكن أن يواجه الإفلاس وتحسين الوضع المصرفي في بيئة الأعمال.

مقترحات الدراسة

١. في إطار الجهود الجادة لتوضيح مفهوم هيكل مصادر التمويل للمصارف بشكل واضح ودقيق مستوحى من المعايير الدولية في تشكيل هيكل تمويلي نشط ووضع خطط مستقبلية قائمة على أساس النظام المصرفي وتنمية الاقتصاد بشكل عام.

٢. اعادة تطبيق متغيرات الدراسة الحالية في مجالات ومجتمعات اخرى ثم تتم مقارنة نتائجها لتقييم نتائج مماثلة في الخدمات المصارف التجارية الحكومية والمصارف الدولية.

٣. هناك حاجة لدراسات تفصيلية حول هيكل مصادر التمويل المصرفي وتأثيرها على المتغيرات أو القضايا الأخرى في البيئة المصرفية المحلية.

٤. دراسة مقارنة لهيكل مصادر التمويل وربحية البنوك العراقية الخاصة مع البنوك الحكومية العراقية والمصارف العربية المجاورة.

المصادر والمراجع

١. النجار، فريد.(٢٠٠٩). التمويل المعاصر. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
٢. العامري، محمد علي إبراهيم.(٢٠٠١). الادارة المالية. دار ابن الاثير للطباعة والنشر، العراق، بغداد.
٣. الزغبى، هيثم محمد.(٢٠٠٠). الإدارة والتحليل المالي (الطبعة الأولى). دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٤. بن ساسي، الياس، قريشي، يوسف.(٢٠١١). التسيير المالي والإدارة المالية (الطبعة الثانية). دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٥. عقل، مفاح محمد.(٢٠٠٩). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي (الطبعة الأولى). مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٦. النعيمي، عدنان تايه ذياب، الخرشه، ياسين كاسب.(٢٠٠٧). أساسيات في الإدارة المالية (الطبعة الثانية). دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٧. الحسنوي، سالم صلال راهي(٢٠١٦). أساسيات الإدارة المالية (الطبعة الأولى). الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٨. مرسي، جمال الدين، للحلح، أحمد عبد الله.(٢٠٠٦). الإدارة المالية- مدخل اتخاذ القرارات. الدار الجامعة، القاهرة، مصر.
٩. حنفي، عبد الغفار.(٢٠٠٢). أساسيات التمويل والإدارة المالية. دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.
١٠. آل شبيب، دريد كامل.(٢٠٠٩). مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
١١. السعدي، سندس علي خليفة.(٢٠١٤). دور خطابات الضمان في أرباح المصرف وضمان حقوق المستفيدين بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية الخاصة، رسالة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، بغداد، العراق.
١٢. حسن، ابراهيم عامر.(٢٠١٤). تسعير الخدمات المصرفية وأثره في الربحية بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية الخاصة، رسالة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، بغداد، العراق.
١٣. كنعان، علي.(٢٠١٢). النقود والصيرفة والسيارة النقدية (الطبعة الأولى). دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان.
١٤. رباط، محمد هاشم.(٢٠١٦). إدارة فجوة الموجودات والمطلوبات وتأثيرها على الربحية في المصارف التجارية دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (-٢٠١٤ ٢٠٠٥)، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، كربلاء، العراق.
١٥. الساعدي، علاء عبد الحسين صالح.(٢٠١٥). ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها: دراسة تطبيقية على المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، المجلة العربية للإدارة، مجلد ٥٣، ١ يونيو(حزيران).
١٦. Van Greuning, Hennie, And Sonja Brajovic Bratanovic.(٢٠٠٩). Analyzing Banking Risk A Framework For Assessing Corporate Governance And Financial Risk, The World Bank, Washington D.C, , P:١٠١.

١٧. Hofstrand, D.,. (٢٠٠٩). Understanding Profitability, IOWA State University, extension value added agriculture specialist co-director Ag Marketing Resource Center.

